

فلم يرد في المصاحف والمؤلفات  
غير ما ذكرناه من ذلك بل في بعض النسخ  
التي هي في المصاحف والمؤلفات  
التي هي في المصاحف والمؤلفات

وارجعنا يوما وحظنا لان الطهر الذي طلقنا قيم ليس  
بفرد لكونه غير محوش بد من ولغيرها اثنتان وثلاثون  
يوما وحظنا واعلم ان المحظم الاخير في جميع  
صورا تقضا العدة بالاقرا لتبين تمام القرع الاخير لان  
العدة فلا رجعة فيها وان الطلاق في النفاس يكون في  
الحيض ولو وطئ الزوج رجعية واستانعتا عده من  
القران من وطئ بلا حمل راجع فيما كان بقي من عده  
الطلاق دون ما اراد عليها للوطئ فلو وطئها بعد مضي  
قرنين استانعتا للوطئ ثلاثا اقرارا ودخل فيها  
ما بقي من عدة الطلاق والقرعة الاولى من الثلاث  
واقوع عن العدتين فبراجع فيه والا خرت فمحصن  
بعده للوطئ فلا رجعة فيها وتغيري بعدة بلا حمل اعم  
من تغيير بالاقرا وتغيريها ما لو كانت تعدة بالاشهر  
وتغيري بوطئها واستانعتا ما لو كانت حاملا  
وتغيري بلا حمل ما لو احبلها بالوطئ فانه يراجعها فيها  
ما لم يضع لوقوع عده الحمل عن الجهتين كالباقي من  
الاقرا والاشهر وحرم عليه نكحها اي بالرجعية  
بوطن وغيره لانها مفارقة كالبائن وعنه معتقدا  
تخرجه لا فداه على معصية عنده فلا حل عليه بوطن

انما هو في المصاحف والمؤلفات  
التي هي في المصاحف والمؤلفات  
التي هي في المصاحف والمؤلفات  
التي هي في المصاحف والمؤلفات

انما هو في المصاحف والمؤلفات  
التي هي في المصاحف والمؤلفات  
التي هي في المصاحف والمؤلفات  
التي هي في المصاحف والمؤلفات

لمشبهه لا اختلاف العمام في حصوله الرجعية وذكر التعزير  
من غير الوطن من زيادة هنا وعليه بوطئ مهر  
مثل وان راجع بعده لا نكاح في تحريم الوطن كالبائن  
وكذا في المهر بخلاف ما لو وطئ زوجته في الردة ثم استلم المهر  
لان الاسلام يرد في اثر الردة والرجعية لا يرد في اثر الطلاق  
وصح ظاهرا واولاد ولعان منها ابتداء الولاء عليها  
عكس الرجعة لكن لا حكم للاولين حتى يراجع بعدها  
كما سياتي في بابيهما وتقدم في الطلاق انه يصح  
طلاقها وانما يتوارثان والاصح كغيره جمع  
المسابع الخمس هنا وان ذكر واشتبه في الطلاق ايضا  
للاشارة الى قول الشافعي رحمه الله عن الرجعية روجع  
في خمس ايات من كتاب الله تعالى اي ايات المسابع الخمس  
المذكورة ولو ادعى رجعة والعدة باقية وانكرت خلف  
فيصدق لقدرته على اتقائها او ادعى رجعة فيها وهي  
منقضية بغيره رد ثم بقولي وطئكم فان اتقأ على  
وقتا الا تقضا يوم الجمعة وقاله راجعت قبله فقال  
بل بعده خلقت انما لا تحمهم راجع قبل يوم الجمعة  
فيصدق لان الاصل عدم الرجعة الى ما بعده او عروضا  
الرجعة يوم الجمعة فقال انقضت قبله وقاله بعده

انما هو في المصاحف والمؤلفات  
التي هي في المصاحف والمؤلفات  
التي هي في المصاحف والمؤلفات  
التي هي في المصاحف والمؤلفات